متغيرات البطاقة التموينية.. قلق مشروع للأسرة العراقية

في ظل الظروف الاستثنائية التي يعيشها العراق منذ قرابة خمس سنوات ، احتل الامن والحالة المعيشية اولوية واضحة ، وربطت بينهما علاقة جدلية متبادلة التأثير ، وقد ثبت ان البطالة والعوز دفعا كثيرين الى مهاوي الجريمة والارهاب ، وما دمنا نعرف ذلك فإن نصف العلاج كما يقولون قد شخص ، وباتفاق الكل على اهمية وجود البطاقة التموينية فلا بد من اخذ موقف الرأي العام هذا بنظر الاعتبار وان كان علينا الاعتراف بإن ضغوطات داخلية وخارجية تمارس باتجاه رفع الدعم عن كل او اغلب السلع المشمولة به ، ويقف صندوق النقد الدولي في مقدمة الدافعين بهذا الاتجاه ربطاً لهذا منه بإصلاح الاقتصاد العراقي ، وهذا الامر قد يقودنا الى نتيجة ليست بالمطمئنة وهي ان نظام البطاقة التموينية مؤقت في كل الاحوال ، طالت مدته ام قصرت ، وهو ما يجب ان تتحسب الدولة له بتصعيد وتائر الإعمار والبناء وامتصاص البطالة وتحجيم الغلاء وخفض معدلات الفقر حتى يمكن لقرابة نصف هذا الشعب ان يتحمل عقبات إلغاء البطاقة التموينية.

(٧٠٪) من العراقيين يوفّرون ضروريات حياتهم من مفرداتها برغم عيوبها

كتابة: عبد الرحمن عناد

ملايين العوائل العراقية تؤكد انها ستتعرض الى الجوع في حالة إلغاء البطاقة التموينية أو تخفيض مفرداتها وان البدل النقدي سيرفع الاسعار ويزيد المعاناة.

❖ أكاديميون ومواطنون يجمعون على ضرورة وضع حلول عملية لموازنة دخل الأسرة من جهة وانفاقها من جهة ثانية وتأمين الرقابة على السوق وابقاء البطاقة لمستحقيها الفعليين من ذوي الدخول المنخفضة.

❖ التجارة: البطاقة التموينية تشكل أولوية مهمة في حياة العراقيين ولا يمكن إلغاؤها بقرار مستعجل غير مدروس ما يتطلب دراسات متأنية تدرك حاجة المجتمع افراداً وعوائل.

❖ تساؤلات القلق يفترض ان يجاب عليها بسرعة وشفافية من قبل الدولة، وان لا يتم التفريط بضمانة الامن الغذائي والاجتماعي دفعاً لأية اضطرابات محتملة.

❖ مواطنون وخبراء اقتصاديون: رفع دعم الدولة عن البطاقة التموينية قرار غير صائب ويعد كارثة وخرقاً لحقوق العراقيين خاصة الفقراء منهم.

برغم معاناة المواطن العراقي اساساً من البطاقة التموينية، سواء في تأخير مواعيد تسلمها، وفقدان بعض موادها الأساسية منذ شهور كالحليب، وتلاعب الكثير من الوكلاء بها وفرضهم أسعاراً تخالف المقرر. والحديث عن استبدالها بمبالغ نقدية، فإن هذا المواطن وجد نفسه منذ أسابيع في دوامة أكبر واعنف، بعدما سمعه وقرأه من تصريحات ونوايا عن حذف خمس مواد منها هي الحليب ومساحيق الغسيل والصابون والبقوليات والشاي، وتقليل كمية الطحين والرز للفرد الواحد، بعد ان نسي ما اشيع قبل ٢٠٠٣/٤/٩، وبعدها من كونها ستشهد إضافة مواد كثيرة اخرى بنوعيات ممتازة، ولكنها كانت في حقيقتها نوعاً من الحرب النفسية والكسب الدعائي لا غير.

بدأ القلق مع تصريح وزير التخطيط د.علي بابان من ان الدولة يجب ان لا تتحول الى منظمة خيرية تقوم بدعم البطاقة التموينية وشبكة الحماية الاجتماعية وخلق قوى غير منتجة، ملمحاً الى ابقاء نظام البطاقة التموينية الى نهاية عام ٢٠٠٧، فقط ولم تكن هذه الفكرة بجديدة فقد طرحت قبل سنوات، ويبدو ان صندوق النقد الدولي اشترط رفع الدعم عنها وسلع اخرى مقابل المساعدات الدولية وهو ما أوردته تصريحات في الداخل والخارج رسمية واكاديمية ومهنية.

وقد سبقت وزير التخطيط تصريحات مماثلة لمسؤولين آخرين اضافة الى دعوات بعض الاقتصاديين والاكاديميين الى إلغاء البطاقة واستبدالها بمبالغ نقدية مبررين ذلك بالقضاء على الفساد المالي والاداري الذي يلازمها، والتخفيف عن الدولة جهود مناقصات الشراء والنقل والتوزيع وغيرها من المسوغات التي تبدو مقبولة في جانبها النظري لكنها تصطدم بعوائق الواقع المعيشي وفي مقدمتها ان الاحصائيات تثبت ان (٧٠٪) من العراقيين يعتمدون عليها في توفير اساسيات معيشتهم قياساً الى ما يتقاضون من مداخيل واجور وارتفاع اسعار المواد المشابهة في الاسواق المحلية، وانها تسهم الى حد كبير في تحقيق الامن الغذائي، بل والامن الاجتماعي، منذ بدء العمل بها في عام ١٩٩٠ برغم السلبيات التي رافقتها حيث عدت احدى الوسائل التي تنظم تلبية حاجات المستهلكين في وقت لا تزال معدلات البطالة والتضخم مرتفعة.

تطمينات مؤقتة

الضجة التي أثارتها تصريحات الالغاء والتقليص وجدت من يحاول التخفيف منها وبث الطمأنينة عند الناس، بدءاً من مجلس الوزراء ومجلس النواب وغيرهما. فقد أعلن د. علي الدباغ الناطق بأسم الحكومة عن موافقة مجلس الوزراء على زيادة مفردات البطاقة التموينية ورفدها بمبلغ (٥٢٢) مليون دولار، فيما نفى د. عبد الفلاح السوداني وزير التجارة لأكثر من مرة في الاشهر الماضية ما تردد عن إلغائها مؤكدا ان وزارته تسعى لتحسين مفرداتها عبر استيرادها من مناشئ عالمية متقدمة، وعاد وزير المالية باقر جبر الزبيدي ليؤكد بقاء نظام البطاقة التموينية وتعزيزها بمبلغ (٧٠٠) مليون دولار، مع وجود (٥٠٠) مليون دولار كأحتياط لها خلال العام الحالي، وان مفرداتها باقية على حالها للأشهر الستة المقبلة في الاقل، لكنه نوه الى امكانية حجبها عن عدد يتراوح بين (٥-٧) ملايين مواطن ممن يتجاوز دخل كل واحد منهم الشهري المليون دينار والدرجات الخاصة من مدير عام فما فوق وان وزارته بانتظار الجرد الذي ستقدمه وزارة التجارة بأسماء من لا يستحقون هذه المفردات من الفئات المذكورة ليتم حجبها عنهم وتعويض ذوي الدخل المحدود، والمشمولين بشبكة الحماية الاجتماعية لان هناك توجهاً لدعم هذه الفئات فالبطاقة التموينية تشكل شيئاً اساسياً في حياتهم اليومية، وقد حدد مجلس الوزراء مدة ستة أشهر لانجاز هذا البرنامج، بمعنى ان مفردات البطاقة ستبقى على حالها، حسب تصريح الوزير دون نقصان خلال هذه الاشهر، وهو ما بعث في ملايين المواطنين طمأنينة مؤقتة آملين ان تكون دائمة مستقبلاً.

وعن اسباب قرار تقليص مواد البطاقة والتي قيل انها تعود الى خفض الموازنة الخاصة بوزارة التجارة قال ان وزارته لم تخفض من تخصيصات البطاقة بل على العكس رفعت مبالغها عن عام ٢٠٠٦ بمبلغ (٢٠٠) مليون دولار، وكانت تخصيصاتها فيه تبلغ (٣,٥) مليار دولار.. وفي عام ٢٠٠٥ اربعة مليارات دولار وخصص لها عام ٢٠٠٧ مبلغ ثلاثة مليارات دولار وبلغت تخصيصاتها لعام ٢٠٠٨ مبلغ (٣,١٥٠) مليار دولار.

تحقيق المساواة

وضمن تأشيره ايجابيات نظام البطاقة التموينية يقول: د.باتع خليفة في بحث منشور بأنها تعمل اولاً على تقييد الضغوط التضخيمية الناشئة عن محدودية المعروض السلعي المحلي ازاء الطلب الفعال وآثارها السلبية في تآكل القيمة الحقيقية للدخول النقدية والانخفاض في مستويات المعيشة وخاصة لدى ذوي الدخل المحدود والفئات الفقيرة، وثانياً تجنب الاضطرابات السياسية والاجتماعية المترتبة على تردي المستوى الاقتصادي، وثالثاً ترسخ الشعور العام بالمساواة في تعامل الدولة مع مواطنيها وانعكاسه الايجابي في توحيد المواقف السياسية والمعنوية ازاء التحديات الوطنية، ورابعاً تضمن التوزيع المتوازن للعرض من خلال هذه البطاقة في توحيد الاسواق والمنافذ التوزيعية على المستوى الاقليمي والفئات الاجتماعية المختلفة، وخامساً تجنب نشوء الاحتكار المرتبط بنقص العرض وطبيعة مرونة الطلب المنخفضة التي تتسم بها مكونات البطاقة ذات الاستهلاك الواسع.

ويتفق مع هذا التشخيص الكثير من الاقتصاديين والاكاديميين والمعنيين بالقضايا السياسية والاجتماعية ضمن الاطار النظري مطالبين بأخذ معطيات الواقع بنظر الاعتبار في هذه المرحلة بالذات، وان لا تكون الاجراءات دفعة واحدة مما يلحق الضرر بالعوائل العراقية.

عيون معلنة

ان الايجابيات المطروحة تقابلها سلبيات مشخصة على المستوى الحكومي والاكاديمي والشعبي منها ان العيوب التي ترافقها تضعف من قيمتها حيث لم يتم تلافيها حتى الآن، ومن هذه العيوب ضآلة الكمية المخصصة لكل فرد والتي لا تكفي شهراً كاملاً ولا تنسجم مع المعايير الدولية المتفق عليها في تأمين السعرات الحرارية، كذلك رداءة نوعية المواد الموزعة فيها وقلة تنوعها حيث انها وكما يقول الجميع تفتقد الى مواد اساسية مثل معجون الطماطم ومشتقات الحليب واللحوم والبيض، كما ان مواعيد توزيعها غير منتظمة كما يفترض ما يسبب رفع اسعار بعض موادها في الاسواق، ضعف متابعة الوكلاء رقابياً من قبل وزارة التجارة الذين يتجاوز عددهم (٤٠) الف وكيل ينتشرون في مختلف انحاء العراق ما يزيد حالات التلاعب على حساب المواطنين، وما يفاقم مشاكلها وجود اكثر من مليوني اسم وهمي كما اعلنت وزارة التجارة وهو الامر الذي يضعف قدرتها على تلبية حاجات المستهلكين.

أما من الناحية الاقتصادية فيذكر بعض الخبراء سلبيات اخرى منها الاعباء الضخمة على الميزانية العامة حيث يقدر الدعم الحكومي للبطاقة بنحو اربعة مليارات دولار، عدا انها تتسبب في تفاقم ظاهرة الفساد المالي والاداري، ومشكلة التهريب جراء فروقات الاسعار لمكونات البطاقة عن مثيلاتها في البلدان المجاورة، وتشويه هيكلية الاسعار المحلية بعيداً عن الاسعار الحقيقية للمواد، وقد سجلت حالات ضبط تهريب بعض مفردات البطاقة الى دول مجاورة أستغلالاً لفارق الاسعار.

أغلبية راضية

وأظهر استطلاع اجراه مركز بحوث السوق وحماية المستهلك في جامعة بغداد ان ٤٦٪ من المستطلعة اراؤهم يرون ان الحصة التموينية جيدة نوعا ما، فيما يرى ٤٢٪ منهم انها غير جيدة، وابدى ٥٨٪ عدم اقتناعهم بعملية استبدالها بمبلغ نقدي لعدة اسباب كما يرون منها: ارتفاع اسعار المواد الغذائية وغلاء المعيشة وعدم كفاية مبالغ التعويض عنها، والخوف من عدم وجود نظام ووسائل مراقبة للاسواق لضمان عدم ارتفاع الاسعار وتزايد ظاهرة السوق السوداء، ولكنها بشكل عام تمثل الوسيلة الاكثر فاعلية لتلبية احتياجات الاسرة العراقية ذات الدخل المحدود وهي تواجه إرتفاعاً غير منضبط في الاسعار.

وللوكلاء الذين يزيد عددهم على اربعين الفاً شكاواهم ومبرراتهم عما يلحق بهم من ضرر وسوء سمعة، فمن تلقاء منهم يشكو قائلا ان عمليات التسجيل والقطع المستلمة مرهقة وتستمر اياماً وانهم يدفعون مبالغ كبيرة لسائقي سيارات النقل لايصال موادهم المستلمة الى محالهم بل ان بعضا منهم يقول انه يجد نقصاً في الكميات المسلمة اليهم من قبل مخازن التجارة، كما ان تأخر بعض المواطنين في تسلّم حصصهم يربكهم ويكدس المواد عندهم.

اجتماع نيابي

وكان لمجلس النواب مساهمته هنا فقد عقد اجتماعاً مطلع كانون الاول مع مسؤولين حكوميين لزيادة الدعم المالي المخصص للبطاقة التموينية ضمن موازنة العام الحالي، حسب ما صرح به للاعلام الشيخ خالد العطية نائب رئيس المجلس بحضور رئيسه وضم رؤساء الكتل البرلمانية واللجنتين المالية والاقتصادية في المجلس ونائب رئيس الوزراء د. برهم صالح ووزراء المالية والتخطيط والتجارة لبحث موضوع البطاقة وزيادة الدعم المخصص لها في موازنة هذا العام.

وقال العطية انه لمس اثناء زيارته بعض المحافظات إستياءً عاماً من قبل المواطنين بسبب النقص الحاصل في مفردات البطاقة خلال عام ٢٠٠٧ وعدم وصولها بشكل صحيح اليهم. وقد طالب (٦٠) نائباً بعدم المساس بالبطاقة التموينية وتعزيزها بمواد اضافية وزيادة تخصيصاتها المالية. ولعل أهم اجراء اتخذ مؤخراً هو ان التعديل الحكومي الجديد على موازنة ٢٠٠٨ تضمن زيادة مالية قدرها مليار ونصف المليار دولار لسن قانون الخدمة الجديد ودعم مفردات البطاقة. كما ان من جديد المسألة ما كشف عنه وزير التجارة وهو خطة تتضمن ثلاث مراحل لثلاث سنوات لدعم البطاقة وتتضمن ايجاد بدائل تخدم المواطن وتدعم القطاع الخاص وان هذه الخطة لقيت قبول جميع الاوساط الحكومية والبرلمانية وستطرح كذلك على مؤسسات المجتمع المدني ووسائل الاعلام اضافة الى الجامعات ومجالس المحافظات بغية معرفة الآراء حول ما جاء فيها لكنه لم يكشف تفاصيل هذه الخطة.

وكان قد اعلن سابقاً استعداد وزارته لتأمين كامل المفردات للمواطنين وتلافي زيادة اسعار المواد الغذائية في البورصة العالمية وارتفاع اجور الشحن البحري والنقل البري بنسب مضاعفة عن العام الماضي نافياً ان يكون لوزارته دور في قرارا تخفيض او حذف بعض المفردات وهو امر متعلق اساساً باللجنة الاقتصادية ومجلس النواب. مؤكداً ان تعاقدات كبيرة ومنوعة قد ابرمت لتوريد موادها هذا العام من مناشئ عالمية مختلفة وتشمل الحنطة والرز والحليب والزيوت والسكر وإعداد خزين ستراتيجي لهذه المواد معلناً وصول اكثر من ثلاثين الف طن من الرز، علماً ان العراق حسب قوله يحتاج الى استيراد (٤,٥)مليون طن قمح سنوياً.

وللمواطنين ما يقولونه

صار تدبير أمور العائلة والبيت هماً يومياً لاغلب المواطنين خاصة ذوي الدخول المنخفضة، ناهيك عن الذين يقبعون في خانة البطاقة او الفقر، حيث تعيش نسبة (١١٪) من العائلات العراقية حالة الفقر المدقع الذي يعني اقتصادياً الحالة التي لا يستطيع فيها الانسان من خلال دخله الوصول الى اشباع حاجاته الغذائية لتأمين عدد معين من السعرات الحرارية التي تمكنه من مواصلة حياته عند الحدود المقبولة. كما ان نسبة (٤٣٪) من العائلات العراقية تعيش حالة الفقر المطلق الذي يصفه المعنيون بأنه الحالة التي لا يستطيع فيها الانسان التصرف بدخله او الوصول الى اشباع حاجاته الاساسية المتمثلة بالغذاء والمسكن والملبس والتعليم والصحة والنقل.

وقد توسع نظام شبكة الحماية الاجتماعية ليرتفع من مليون عائلة عام ٢٠٠٦ الى مليوني عائلة عام ٢٠٠٧، وهذا يعني حسب تقدير وزير التجارة قرابة (١٣) مليون عراقي، دون ان ننسى وجود خمسة ملايين طفل يتيم حسب احصائيات الاجهزة المختصة وهيئة النزاهة اضافة الى قرابة ثلاثة ملايين ارملة، حيث اعتمدت موازنة ٢٠٠٧ مبلغ (٩٩٠) مليار دينار لتوزع رواتب شهرية على هذه العوائل.

وقد اعلنت اعداد كبيرة من المواطنين في لقاءات اعلامية عدم رضاها من أي حذف او تقليل مفردات البطاقة التموينية مشددين على ان تخلي الحكومة عنها سيجعل المواطن عرضة لرغبات التجار وباعة السلع الغذائية الذين يبحثون عن الربح وحده معتبرين ان سيطرة الحكومة على مفردات البطاقة اسهل من سيطرتها على السوق والتجار والباعة وان ارتفاعاً ملحوظاً قد بدأ في اسعار المواد الغذائية وهو ملا يتناسب مع مداخيلهم.

وعزا العديد من المواطنين ارتفاع الاسعار الى مسألة العرض والطلب على السلع نتيجة فقدان بعضها حيث يلجأ التجار الى استيراد بضائع وسلع تكون قد نفدت من السوق وبيعها بأسعار مرتفعة لتحقيق هدف الربح وسد النقص.

واتهم تجار مواد غذائية بعض موزعي الجملة باتباع وسائل غير مشروعة لزيادة ارباحهم بترويج اشاعات عن اغلاق الحدود او المنافذ التجارية كما حصل بالنسبة الى اقفال منافذ ايرانية وتركية على خلفية التوتر في المنطقة قبل اسابيع.

وفي المقابل أفاد وكلاء مواد غذائية وبالذات في بغداد ان تأخر وزارة التجارة في توزيع مواد البطاقة يؤدي الى ازمة في السوق المحلية وارتفاع في الاسعار يشمل في الاساس الشاي والسكر والرز والطحين وحليب الاطفال، واشار احد التجار الى ان سعر كيس الطحين الاسترالي زنة (٥٠) كغم بلغ (٣٠) دولاراً فيما وصل سعر كيس الطحين الموزع ضمن مفردات الحصة التموينية الى نحو ستة دولارات فقط. نظراً لرداءة نوعيته، وقارب سعر كيلو السكر الف دينار. وتراوحت اسعار الاجبان من مناشئ مختلفة بين (٧٥٠) ديناراً وثلاثة آلاف دينار ونبه هؤلاء التجارة الى ان بعض المواد الغذائية كاللحوم والاسماك والدجاج تحتاج الى تبريد مستمر ما يتطلب شراء الوقود للمولدات في مخازنهم ومحالهم ما يعني اضافة تكاليف جديدة تزيد من الاسعار وصار حليب الاطفال مصدراً لقلق الكثير من العوائل لان شراءه يزيد عبئهم المادي.

التوازن المفقود

ويجد موظفون كثيرون من ذوي الدرجات الدنيا ان معدلات الرواتب التي يتقاضونها غير واقعية في مقابل خدمات واعمال يؤدونها وفي ظل ظروف امنية صعبة وغلاء فاحش في الاسعار، وهو ما يؤكد هنا الحضور المؤثر للبطاقة التموينية في حياة ملايين العوائل التي تسهم في تخفيف وطأة الرواتب الضئيلة والاسعار المرتفعة.

الموظف جاسم محمد يقول انه اضطر لممارسة عمل اضافي بعد انتهاء دوامة ليستطيع تغطية متطلبات عائلته مشدداً على حالة الحرمان التي عاشها العراقي، والتي تتواصل اليوم بشكل آخر، فكيف سيستطيع ان يواصل تدبير امور عائلته في حالة إلغاء البطاقة التموينية او حذف بعض موادها التي ترتفع في الاسواق؟

وذكر موظف آخر هو حسام سليم ان ما يشهده السوق من غلاء اصبح يشكل ظاهرة اتسع حجمها بحيث استنزف كل ما يحصل عليه المواطن من موارد خلال عمله اليومي او وظيفته فكيف سيكون عليه الحال مع اهم عامل فاعل في الحياة اليومية للعائلة الا وهو البطاقة التموينية في حالة الالغاء او الحذف؟

وتمنى اكثر من موظف ان ترافق اية زيادة في رواتب الموظفين رقابة شديدة ومتواصلة على حركة السوق والباعة والبضائع وتحقيق مستوى معقول للاسعار خاصة بوجود الاجهزة الرقابية والتفتيشية الكثيرة في الوزارات حتى لا تفقد الزيادة قيمتها المرجوة، مع الابقاء على البطاقة التموينية التي هي عندهم صمام أمان لحياتهم، وانهم يأملون ليس في بقائها فقط ولكن في تحسين نوعية وكمية مفرداتها ما سيؤثر بالتالي على السوق وخفض الاسعار فيه، وتحقيق نوع مطلوب من التوازن بين الاجور والاسعار، وتوفير طمأنينة البال لملايين العوائل.

ويشير المتقاعد عبد الواحد محمد الى تأثير السوق السوداء وتسعير الباعة الكيفي واجور لنقل الاعتباطية اضافة الى ما هو معروف من مصاعب المعيشة، ولهذا فإن رواتب المتقاعدين لا تستطيع مجاراة الغلاء بجميع اشكاله، لكن نظام البطاقة التموينية اسهم منذ سنوات بصورة مؤثرة في قدرة العائلة العراقية على مواجهته.

فيما تطرح المواطنة سميرة سلمان معاناتها كونها أرملة تتسلم تقاعد زوجها الذي توفي جراء عملية ارهابية وتؤجر بيتاً صغيراً ما دفع بأولادها الثلاثة الى ترك مدارسهم للعمل في الاسواق باعة خضراوات وصحف ودافعي عربات اجرة، وكذلك ابنتها طالبة الثانوية التي تساعدها في بعض الاعمال لتوفير مبالغ صغيرة، وقد اعتمدت في تدبير معيشتها اليومية على البطاقة التموينية معربة عن تخوفها من الاخبار التي تسمعها بشأنها، لانها لان تحققت كما تقول فان ذلك سيعرضها الى الجوع هي واولادها في ظل الغلاء وغياب الرقابة الفاعلة.

مواطن آخر هو إبراهيم خليل،صاحب (بسطية) على الرصيف يشكو سوء الحال، فهو يعمل منذ الصباح الى ما قبل المغيب كي يوفر لعائلته متطلباتها الكثيرة من الغذاء والملبس والنقل والمدارس دون تأمين الحد الادنى، وقد رفعت البطاقة التموينية ثقلاً عن كاهله حيث يستطيع ان يحول ما يفترض صرفه على المواد الغذائية الى بعض المتطلبات الضرورية وان ما يسمعه بشأنها يثير خوفه وليس قلقه فقط، لان تدبير المزيد من النقود ليس بالامر السهل عليه.

أصحاب مهن بسيطة، باعة صحف وشاي وسكائر وبائعو احذية يجيبون على التساؤل بتساؤلات عدة: لاي جانب نصرف مدخولنا اليومي المتواضع؟ فلدينا افواه تريد ان تأكل؟ لقد تركنا العديد من الضروريات واعتبرناها كمالية فماذا عن حالنا ان انقطع عنا اهم مصادر الغذاء اليومي الذي تمثله البطاقة التموينية؟ الا يضيف هذا أعداداً اخرى الى المحتاجين والجياع؟

دراسات وآراء

الدراسات والبحوث التي تقدم في المؤتمرات والندوات المتخصصة التي تبحث في الواقع الاقتصادي تؤكد ضعف القوة الشرائية واستشراء السوق السوداء ومضاربات العملة وهي مظاهر سلبية تراكمت لسنوات وضاعفت اعباء العائلة.

ويجمع الخبراء الاقتصاديون على ضرورة وضع حلول عملية تحقق التوازن بين الايراد الفعلي للعائلة من جهة وانفاقها من جهة ثانية وتأمين الرقابة على السوق وكبح جماح التضخم مع تأكيدهم جميعاً على إبقاء البطاقة التموينية ان لم تكن زيادة مفرداتها وتحسين نوعياتها وهذا امر قابل للتحقيق بلا تخصيصات اضافية اذا تم حذف الملايين ممن لا يحتاجونها، حيث يمكن تحويل المبالغ المصروفة لمستحقات مفردات بطاقاتهم الى المواطنين الذين يحتاجونها فعلا ضمن نفس التخصيصات المالية التي وفرتها موازنة الدولة الى وزارة التجارة، أي ان تحسينها لمن يستحقها لن يكلف الدولة عبئا مالياً اضافياً.

وعد خبراء آخرون ان تجاهل الحكومة معاناة المواطنين التي تسببها البطاقة التموينية يفاقم حالة الفوضى في السوق خاصة في ظل ما يتردد عن الغائها او تخفيضها وهو امرمعيشي صعب.

ويقول الباحث الاقتصادي نوري صبيح ان التفاوت الكبير بين الراتب الشهري للموظف والمتقاعد واصحاب الدخول المحدودة احدث شرخاً حقيقياً في مستوى الدخل العام للاسرة العراقية وتتضح معاناتها بما تنفقه على مواد ادامة حياتها، ومن هنا تتبين اهمية مفردات البطاقة التموينية وقدرتها على تحقيق موازنة نسبية لتمشية امور العوائل التي اعتادت عليها لاكثر من سبعة عشر عاما ونظمت امورها وفقها. ولهذا فإن أي اختلال سلبي فيها سينسحب بالنتيجة سلباً على هذه العوائل الكثيرة.

ما هو المطلوب؟

إزاء ما تقدم عرضه يطرح ملايين العراقيين سؤالهم المشروع: وهو ما الذي يجب عمله؟ ونجد في مقترحات المعنيين ومراكز البحوث ومنظمات حماية المستهلك والمواطنين انفسهم اجابات ومقترحات كثيرة منها:

١. ضرورة بقاء الحصة التموينية كأسلوب لسد احتياجات المستهلكين حاليا مع الاهتمام النوعي والكمي بمفرداتها.

٢. تحسين اساليب نقلها وخزنها وتوزيعها اعتماداً على ما يقدم من دراسات ومقترحات وتحليل سلوك المستهلكين والبيانات المتاحة عن كيفية تأثير السياسات التي تسهم في تطبيقها.

٣. متابعة التغييرات في مستويات معيشة الفئات المختلفة من ذوات الدخول المنخفضة عن طريق الرصد والمراقبة وباستخدام عدد من المؤشرات مثل الحالة التغذوية ومعدلات الولادة والوفيات ومدى كفاية الغذاء على مستوى الاسرة والدخل والاسعار.

٤. خلق شبكة حماية اجتماعية للمستهلكين الاكثر تضرراً من سياسات الاصلاح الهيكلي والاقتصادي بما يؤمن اشباع حاجاتهم الاساسية من الغذاء وتوفير العيش الكريم لهم.

٥. زيادة كميات مفردات البطاقة التموينية الى ما يناسب معدلات التغذية المطلوبة والمعروفة عالمياً وادخال مواد جديدة اليها كاللحوم البيض والحمر والبيض ومعجون الطماطم لتحقيق التكامل الغذائي.

٦. تنظيم توقيتات توزيع مفردات البطاقة التموينية وتجاوز مصاعب ومعرقلات إبرام العقود والنقل والخزن وغيرها.

٧. تحسين نوعية هذه المفردات، ويمكن تحقيقه بعقود مطابقة للمواصفات والمعايير الدولية المعتمدة ومراقبة ما يصل منها عبر اجهزة السيطرة النوعية.

٨. العمل على دعم القدرات المحلية لتأمين المفردات المذكورة في المجالات الصناعية والزراعية، بما يحقق دعم العاملين فيها مادياً لأنهم سيفيدون من المبالغ التي تهدر في الاستيراد والنقل والفساد المالي والاداري وبما يحقق في جانبه الاخر سد حاجة المواطن بتوفير وانسيابية المفردات بأسعار وأساليب وتوقيتات مناسبة.

عدم التسرع في تنفيذ أي اجراء يمس البطاقة التموينية حيث ان للتوقيت والكيفية أهميتهما الواضحة ومراعاة الظروف التي يمر بها المجتمع وان تكون كل القرارات المتعلقة بها مدروسة ومضمونة النتائج في مجالاتها طاقة كالإلغاء والتقليص والتعويض المالي.

١٠. وجوب دراسة مسألة البدل النقدي وفق منظور علمي وكيفية تحديده وآلية زيادته مع زيادة الاسعار ومدى قدرة السوق المحلية على الالتزام بتوفير مفردات البطاقة وامكانات الدولة في تأمين ادوات تشريعية ورقابية تضمن آليات العرض والطلب والمنافسة ووضع قواعد بيانات على مستوى العراق كله للتعامل المتحرك مع الاعداد الجديدة الداخلة من المواطنين الى نظام البدل النقدي ودراسة اية مستجدات تصاحب عملية البدء به كزيادة الاسعار والاستهلاك.

إبقاء البطاقة التموينية وتطويرها مطلب شعبي وبرلماني وأكاديمي

تطمينات مؤقتة لكن مؤشرات المستقبل التموينية غير واضحة